

أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر
**The importance of fair value as a method of measurement between the international
 accounting reference and the financial accounting system in Algeria**

بونعجة سحنون¹

Bounaadja Sahnoune

bo.Sahnoune@gmail.com ، المركز الجامعي تيسمسيلت، 1

تاريخ النشر: 2020/03/15

تاريخ القبول: 2020/03/09

تاريخ الاستلام: 2020/02/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح بالاعتماد على المرجعية المحاسبية الدولية ومدى تبنيها في النظام المحاسبي المالي ، كما تم التطرق إلى أهم الصعوبات والعوائق التي تحول دون تمكن المحاسبين في الجزائر من التحكم في هذا الأسلوب ، وكذا التغيرات الدولية التي استحدثتها مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال تبنيه معيار دولي للتقارير المالية خاص بالقيمة العادلة وتأكيدده على تبني هذا المعيار كأسلوب للقياس والإفصاح على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، القياس والإفصاح، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

تصنيفات JEL : D83 ، F32.

Abstract: This study aims to highlight the importance of fair value as a method of measurement and disclosure based on the international accounting reference and the extent of its adoption in the financial accounting system, and will address the most important difficulties and obstacles that prevent accountants in Algeria from controlling this method, as well as international changes introduced by the Council International accounting standards, through the adoption of an international standard for financial reports for fair value and its emphasis on the adoption of this standard as a method of measurement and disclosure at the international level.

Keywords: fair value, measurement and information, international accounting standards, accounting and financial system.

Jel Classification Codes: D83, F32.

1. مقدمة:

لقد شهد الفكر المحاسبي خلال القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين تسارعا كبيرا فيما تعلق بأساليب القياس والإفصاح، خاصة من خلال استخدام أسلوب القيمة العادلة، فهي نتيجة حتمية لعجز أسلوب التكلفة التاريخية في مواجهة التغيرات الاقتصادية الحديثة، خاصة مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرة فكرة العولمة على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الاتجاه عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على ترسيخ مفهوم القيمة العادلة، كأسلوب للقياس والإفصاح، واعتبره أكثر مصداقية وموثوقية، فهو يعكس جوهر الواقع الاقتصادي من خلال العديد من المعايير، إلا أن وقوع أزمة مالية عالمية سنة 2007 أدى إلى توجيه انتقادات كثيرة لأسلوب القيمة العادلة باعتباره من بين مسببات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي استدعى تدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية للدفاع عن هذا الأسلوب واعتبار أن الخلل ليس في أسلوب القيمة العادلة و لكن في سوء استخدامه. وبالموازاة مع تبني

مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، للمعيار المحاسبي المالي 157 FAS، اتجه المجلس إلى تطبيق نفس الخطوة من خلال تبني واستحداث المعيار الدولي للإعدادات التقارير المالية رقم 13: القيمة العادلة، كتأكيد لهذا الأسلوب لعمليات القياس والإفصاح. وتعتبر الجزائر من خلال الإصلاح المحاسبي التي شرعت فيه السلطات المعنية، وذلك من خلال الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي، من الدول الحديثة التي دخلت غمار الممارسة المحاسبية الدولية، وتبنيها لمفهوم القيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح، ولقد لاقى الممارسون من محاسبين ومراجعين العديد من الصعوبات والعوائق في التطبيق الجيد لأسلوب القيمة العادلة، كما أن المفاهيم قد اختلفت كثيرا عن ما هو موجود حاليا. ولهذا الغرض يمكن طرح السؤال التالي:

ما مدى توافق تطبيق أسلوب القيمة العادلة على النظام المحاسبي المالي مع مستجدات المرجعية المحاسبية الدولية؟

ومن أجل استفتاء هذا البحث حقه في الدراسة ولأهميته تم الاعتماد على النقاط التالية:

- أولاً: الإطار الفكري للقيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح؛
- ثانياً: تطور مفهوم القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة الأمريكية؛
- ثالثاً: القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة الدولية؛
- رابعاً: التقييم بالقيمة العادلة من خلال معيار إعداد التقارير المالية الدولي الثالث عشر 13 IFRS؛
- خامساً: أثر استخدام أسلوب القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛
- سادساً: واقع القيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

2. الإطار الفكري للقيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح

1.2. مفهوم القيمة العادلة من خلال مفهوم القيمة: يرى جون فرونسوا كاستا (Jean-François CASTA) أن القيمة العادلة حسب مفهوم القيمة، الذي يعد العنصر المرجعي الذي اعتمده الأديبات المحاسبية، يقوم على أساس التفريق بين ثلاثة مفاهيم مختلفة للقيمة العادلة (CASTA, 2003):

- نموذج قيمة الدخول الجارية (Current entry values): وهو يقوم على أساس قيمة المدخلات التي تعود إما على سعر الحياة، وإما على التكلفة الاستبدالية. ولقد قدم هذا التعريف كلا من إدواردس وبال (Edwards et Bell) خلال سنة 1961، كما يقوم هذا التعريف على أساس الحفاظ على رأس المال المادي.

- نموذج قيمة الخروج الجارية (Current exit values): وهو يقوم على أساس قيمة الخروج التي تعد السعر الأصل الذي من خلاله يمكن بيعه أو تصفيته. ومن أهم المدافعين عن هذا المفهوم للقيمة العادلة نجد شامبرز (Chambers 1966) وكذا ستارلينغ (Sterling 1970).

- نموذج القيمة الاستعمالية (value-in-use): وهو يقوم على أساس فائض القيمة المنشأة المخصص لهذا الأصل والذي يمكن قياسه من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

وخلال عام 1984 عند تبنيه لإطاره المفاهيمي، أقر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد التقييم التالية:

أ. التكلفة التاريخية؛

ب. التكلفة الحالية أو التكلفة الاستبدالية؛

ت. القيمة السوقية، القيمة القابلة للتحقيق الصافية (خلال الظروف العادية، وليس هناك أي وضع للتصفية الإجبارية)؛

ث. القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

2.2. مفهوم القيمة العادلة من خلال الفكر المحاسبي

يعرف البعض القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بيم مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال.

كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرف بأنها) السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية).

كما عرفت لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة " (جمعية و وحديدي، 2013).

كما حددت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم القيمة العادلة (معيار رقم 9 فقرة 4/6) بأنها القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا (العبادي، 2010).

3.2. محددات القياس بالقيمة العادلة:

تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003):

- ❖ إذا كان التغيير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة.
- ❖ التقييم له احتمالات مختلفة التقديرات لكن ضمن النطاق بشكل معقول.
- ❖ والحالات التي تكون فيها القيمة العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق به ما يلي:
- ❖ الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.
- ❖ أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.
- ❖ أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثوق به قياس من خلال البيانات لذلك النموذج، لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة.

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها

وصفات السوق النشط هي (السعافين، 2004):

- ❖ عادة يكون بائع ومشتري في أي لحظة.
- ❖ الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.
- ❖ البنود التي يتم تداولها في هذا السوق تكون متجانسة.

4.2. الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة:

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة - رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج . وإن أهم المفاهيم ما يلي:

- **تكلفة الاستبدال:** تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمنشأة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي (نعيم، 2004).

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها تلك التي يتم احتسابها عادة من تكلفة الامتلاك الحالية لأصل مشابه كان جديداً أو مستعملاً أو له طاقة إنتاجية أو إمكانية خدمة معادلة.

- **القيمة السوقية الجارية:** تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل: استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحويل بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003).

- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:** تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي.

- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** تقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003).

5.2. الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضاً إلى السوق الأولية عند تأسيس المؤسسات المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح بالأسس التالية (جمعة و وحديدي، 2013):

❖ أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري؛

❖ أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومنتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى؛

❖ يجب أن تعد المعلومات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية؛

❖ يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛

❖ إعداد المعلومات بحيث ت عبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها صدق تمثيل الظواهر والأحداث؛

❖ أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

6.2. **مزايا وعيوب التقييم بأسلوب القيمة العادلة:** لقد أقرت أغلب الأدبيات المحاسبية فيما يتعلق بموضوع القياس والإفصاح من خلال أسلوب القيمة العادلة، أنه يمكن أن يتخلله المزايا والعيوب المحددة في النقاط التالية:

1.2.6. مزايا استخدام القيمة العادلة: يمكن إظهار مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة من خلال استخدام المعيار في النقاط التالية (حسن، 2013):

- ❖ تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- ❖ إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- ❖ يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
- ❖ يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
- ❖ تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
- ❖ يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- ❖ تساعد المعلومات المبينة على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.
- ❖ تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

2.6.2. عيوب استخدام أسلوب القيمة العادلة: من أبرز مشاكل وعيوب هذا الأسلوب نجد:

- ❖ إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة.
 - ❖ هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها التكلفة التاريخية.
 - ❖ إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
 - ❖ قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
 - ❖ قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.
- وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها، وإلى جانب ذلك فقد أخذت المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي (حسن، 2013).

3. المقارنة بين مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يعد مبدأ التكلفة التاريخية في الاعتراف وقياس الأصول والالتزامات من أكثر المبادئ المحاسبية تعرضاً للانتقاد، فمن المهم النظر إلى ماهية هذا المبدأ وأهم مبرراته وفوائده وكذلك النظر إلى أهم الانتقادات الموجهة إليه وما هي أهم بدائله. ولقد عرفت التكلفة التاريخية بعدت تعريفات كلها تصب في معنى واحد، وفيما يلي بعض تعريفات التكلفة التاريخية:

- "سعر أو تكلفة الأصل أو الالتزام أثناء حدوثه أو حيازته، وهي أداة قياس معظم الأصول والالتزامات"

- كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها: "بأنها المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع. وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها" (رشيد و آخرون، 2010).

ولقد وجدت في الأدبيات المحاسبية أن عملية التقييم بالقيمة العادلة يتعارض مع مبدأ الحذر، حيث يتم التسجيل المحاسبي للخسائر المحتملة ولكن ليس للأرباح الممكن تحقيقها، عكس التكلفة التاريخية التي تكون أكثر ملائمة مع هذا المبدأ (REVAULT, 2009). ومن جهة أخرى أظهرت الكثير من الدراسات على أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملائمة ومفيدة لمتخذي القرار عن تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية، كما اختلفت كذلك النظريات المفسرة لدور الذي تلعبه كلا من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وأثرها على المعلومات المحاسبية، والتي تظهر في ما يلي (LACROIX و Sophie, 2009):

-القيمة الحالية كاتفاقية قياس " القيمة العادلة" من منظور نظرية القيمة: تقوم نظرية الدخل وتطبيقاتها المقدمة لأول مرة من قبل (Edwards و Bell 1961) وتم تطويرها من قبل (R. Mattessich 1964)، على أن القيمة العادلة هي النموذج المحاسبي في قياس تراكم القيم بالنسبة للمستثمرين، وهو ما يطلق عليه نظرية القيمة، كون أن غاية المساهمين من المعلومات المحاسبية هو معرفة العائد على الاستثمار، وبالتالي معرفة مصادر النتيجة وليس فقط إيجاد قيمة من خلال الصفقات التجارية، ولكن كذلك من أشكال التراكم التي لها أثر إيجابي عند تقييم رأس المال المستثمر، الذي سينجم عنه فائض قيمة على العناصر المشكلة للذمة المالية للمنشأة.

-التكلفة التاريخية كاتفاقية قياس "القيمة العادلة" من منظور نظرية الصفقات: تقوم نظرية الصفقات على أساس الحفاظ على رأس المال المادي، أي زيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة، وليس إلى الزيادة في القدرات التشغيلية بين بداية ونهاية الفترة. وتعتبر الصفقات التي تجريها المنشأة مع شركائها التجاريين المصدر الوحيد لموثوقية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة فيما يخص المعلومات المتعلقة باستمرار نمو المنشأة.

ومن خلال ما سبق يظهر أن كلا أسلوب القياس، القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، تتعارضان في كيفية استخدام الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، خاصة فيما يتعلق بالملائمة والموثوقية، والتي يمكن إجراء مقارنة بينها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الملائمة والموثوقية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: محمد عبد الفتاح، الإفصاح عن القيم العادلة لنود الأصول طويلة الأجل و تأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس 2002 العدد الثاني، ص 125.

3. تطور مفهوم القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة الأمريكية

1.3. أول ظهور للمفهوم القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة المالية: منذ عام 1975 وللمرة الأولى يتم استخدام مصطلح القيمة العادلة في إحدى معايير المحاسبة التي يقوم بإصدارها مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تم إنشائها في عام 1973. ومن خلال الجدول التالي يمكن تقديم تطور مفهوم القيمة العادلة في الولايات المتحدة من قبل المجلس:

جدول رقم (02): تبيان تطور مفهوم القيمة العادلة من 1973-1985 لدى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

الفترة	المعيار	تاريخ أول تطبيق	عنوان المعيار	مفهوم القيمة العادلة
1977-1973	FAS12	ديسمبر 1975	التسجيل المحاسبي لسندات التوظيف	لقد أطلق لأول مرة مصطلح القيمة العادلة من خلال هذا المعيار، دونما تقسيم مفهوم محدد لها.
	FAS13	نوفمبر 1976	عقود الإيجار	لقد قدم FASB مفهوما للقيمة العادلة على أنها: المبلغ الذي يمكن من خلاله بيع أصل في ظل صفقة تجري في ظروف المنافسة العادية، وبين أطراف مستقلة.
1980-1977	FAS 15,19,23,26,28.	-	-	كل هذه المعايير تبنت نفس المفهوم المقدم من المعيار 13.
1980	FAS 35	مارس 1980	الاعتراف وتمثيل مخططات التقاعد التي تقدم حقا في منافع خاصة.	لقد استخدم مصطلح القيمة العادلة من خلال هذا المعيار أكثر من مائة مرة، كما أنه قدم مفهوم متعلق بالقيمة العادلة لتوظيفات المالية كالأسهم والسندات، وكذا القيم المنقولة الأخرى (دون تلك العقود المبرمة مع شركات التأمين)، على أنها: "القيمة العادلة لتوظيف ما، تكون المبلغ وبصورة معقولة يمكن انتظاره في إطار عملية بيع، تتم بين مشتري وبائع، دونما أن تكون هناك عملية بيع إجبارية أو تصفية". وتعتبر القيمة العادلة هي القيمة السوقية لهذا التوظيف، وإذا لم يكن هناك سوق نشط فيعتمد على سوق توظيفات أخرى مشابهة، أو يتم تحيين التدفقات النقدية المنتظرة من هذا التوظيف
1982-1980	FAS 38, 39,40,41, 45,60,61, 63,66.			كل هذه المعايير استخدمت نفس مفهوم للقيمة العادلة الذي قدمه المعيار FAS 35.

1982	FAS 67	أكتوبر 1982	المتعلق بالاعتراف المحاسبي لتكاليف ومصاريف الإيجار المتعلق بالمشاريع العقارية.	أكد هذا المعيار على استمرار تطبيق القيمة العادلة على بعض الأصول الخاصة، ولقد التعريف التالي: " هي مبلغ النقديات أو ما يعادلها أو أي قيمة أخرى ناجم عن حصة عقارية في إطار عملية بيع بين مشتري وبائع على دراية (بمعنى سعر البيع)، دونما أن تكون هناك عملية بيع إجبارية أو عملية تصفية".
1985-1982	FAS 68,69,71 ,72,77,80 ,81.			كل هذه المعايير استخدمت نفس مفهوم للقيمة العادلة الذي قدمه المعيار FAS 67.
1985	FAS 87	ديسمبر 1985	الاعتراف المحاسبي بتعهدات التقاعد	لقد قدم تعريفا للقيمة العادلة يختلف عن المعايير الأخرى وجاء كما يلي: "هي المبلغ الذي يمكن وبصورة معقولة للنظام التقاعد انتظاره من استثمار في إطار عملية بيع بين مشتري وبائع، دونما أن تكون هناك عملية بيع إجبارية أو عملية تصفية".

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المراجع.

ولقد استخدم مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الأمريكية مثل FAS: 88، 90، 93، 95، 96، 102، 104، و106، فجميعها استخدمت مصطلح القيمة العادلة، لكن التحول الكبير لمفهوم القيمة العادلة كان بعد ظهور المعيار FAS 107 : المعلومات الواجب توريدها عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية، وكان أول ظهور لهذا المعيار في ديسمبر 1991.

2.3. معايير الخاصة بالأدوات المالية (FAS 107، 115، 119، 125، و133): بعدما عرف المعيار FAS 105 الأدوات المالية، فإن المعيار متعلق بالأدوات المالية FAS 107: المعلومات الواجب توريدها عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية، قام بتقديم مفهوم جديد للقيمة العادلة، حيث عرفها على أنها: "القيمة العادلة لأداة مالية تكون تمثل المبلغ الذي بموجبه يمكن تبادل هذه الأداة في عملية بين أطراف ذات دراية، دونما أن تكون هناك حالة بيع جبرية أو حالة تصفية. حينما يتوفر سوقاً للأداة المالية، فإن المعلومات الواجب توريدها عن القيمة العادلة تمثل نتاج عدد الوحدات التفاوضية عن طريق سعر السوق". ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح تطور مفهوم القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة المالية المتعلقة بالأدوات المالية:

جدول رقم (03): تطور مفهوم القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية من خلال المعايير المحاسبية المالية الأمريكية

المعيار	تاريخ أول تطبيق	عنوان المعيار	استخدام القيمة العادلة من خلال المعيار
FAS 107	ديسمبر 1991	المعلومات الواجب توريدها عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية	هذا المعيار يستوجب تقديم المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة، وظروف القياس بها.
FAS 115	ماي 1993 (تم إلغائه)	الاعتراف ببعض الاستثمارات في شكل سندات وأسهم.	استخدم هذا المعيار نفس المفهوم السابق للقيمة العادلة، خاصة فيما تعلق بالاعتراف المحاسبي ببعض الاستثمارات الخاصة بالسندات والأسهم.

فرض هذا المعيار الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة للأدوات المالية المشتقة من خلال الملاحق.	الافصاحات حول الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية. (تم إلغاؤه)	أكتوبر 1994	FAS 119
قدم مفهوم قريب جدا مما قدمها المعيار FAS 107، مع توضيح تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة.	الاعتراف بتحويل الأصول المالية وإطفاء الديون.	جوان 1996 (تم إلغاؤه)	FAS 125
--	الاعتراف المحاسبي بالأدوات المالية وأدوات التغطية	جوان 1998	FAS 133

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المراجع.

ولقد ظهرت معايير أخرى تستخدم نفس مفهوم القيمة العادلة الذي أورده المعيار المحاسبي المالي 107، حيث أن المعيارين 141 و 142 (2001) افتراضا في إطار تجميع المؤسسات (Regroupements d'entreprises)، الاعتراف المحاسبي بالأصول والخصوم التي يمكن التعرف عليها بالقيمة العادلة، وكذا الاستمرار في هذه التقييمات عبر الزمن (CASTA, 2003).

ومن خلال إجراء جرد عام عن مختلف المعايير المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم مفهوم القيمة العادلة حتى 2009 نجدها موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): المعايير المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم القيمة العادلة كأسلوب للقياس حتى 2009.

نسبة المعايير المستخدمة للمفهوم القيمة العادلة	عدد المعايير المستخدمة لمفهوم القيمة العادلة	تاريخ ظهور المعايير	رقم المعايير
20%	5	ديسمبر 1973- فيفري 1979	FAS 25-FAS 1
32%	8	أبريل 1979-نوفمبر 1981	FAS 50-FAS 26
36%	9	ديسمبر 1981-نوفمبر 1983	FAS 75-FAS 51
44%	11	ديسمبر 1983-نوفمبر 1988	FAS 100-FAS 76
72%	18	ديسمبر 1988-جوان 1996	FAS 125-FAS 101
80%	20	ديسمبر 1996-ماي 2003	FAS 150-FAS 126
80%	14	نوفمبر 2004-جوان 2009	FAS 168-FAS 151
50%	85	--	المجموع

Source : Robert OBERT, *GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES*, Partie 2, Réflexion, R.F.C.428, janvier 2010, p 30.

ومن خلال هذا الجدول يظهر أن استخدام المعايير المقبولة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية يعادل 50 % من المعايير التي تستخدم مفهوم القيمة العادلة كأسلوب قياس، وهو ما يساوي 85 معيار من بين 168 معيار.

3.3. المعيار المحاسبي المالي FAS 157: القياس بالقيمة العادلة (FAIR VALUE MEASUREMENTS)

في جوان 2003 بعد أن كثر الخوض في موضوع التقييم بالقيمة العادلة، خاصة بالنسبة إلى المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ولاسيما المعيار رقم FAS 133، وكذا تلك المتعلقة بتجميع المؤسسات (ولاسيما المعيار FAS 144)، ولقد شرع مجلس معايير المحاسبة المالية في وضع معيار جديد حول التقييم بالقيمة العادلة، وفي جوان 2004 تم إطلاق أول مسودة إعلان للتعليق عليها. وبعد أن تلقى أكثر من مائة رد على المسودة قام مجلس معايير المحاسبة المالية بعقد العديد من الاجتماعات حول هذا الموضوع، ومنها صدر مشروع المعيار في شكل ورقة عمل (Fair Value measurements Working draft)، حتى صدور المعيار في شكله النهائي في شهر سبتمبر 2006. لقد أعاد هذا المعيار تعريف القيمة العادلة، أو بالأحرى قدم مفهوم جديداً لها، حيث جاء يستجيب لكل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، كما انه يتطلب معلومات صادقة عند عملية التقييم. كما أن هذا المعيار الجديد سيتم تطبيقه في كل الميادين التي احتوتها المعايير الأخرى واستخدمت من خلالها مفاهيم مختلفة للقيمة العادلة، إلا أنه لا ينطبق في بعض الحالات ومثل ذلك المعيار FAS 123 المتعلق بالمدفوعات على أساس أسهم.

ولقد تم تعريف القيمة العادلة من خلال هذا المعيار كما يلي: " السعر الذي يمكن الحصول عليه من أجل بيع أصل أو تسديدات من أجل تحويل التزام من خلال صفقة عادية، بين متدخلين في سوق ما، عند تاريخ التقييم". كما أن المعيار يعالج خصائص كلا من الأصول والخصوم (أو الالتزامات) التي يمكن أن يستخدم من خلالها أسلوب القيمة العادلة للقياس (OBERT, 2010). وكما يتطلب المعيار 157 إفصاحات موسعة عن القيم العادلة المستخدمة في التقارير المالية، وأضاف إرشاد مجلس معايير المحاسبة المالية الجديد إفصاحات أكثر عن القيمة العادلة في القوائم المالية التي تبدأ في 2009 والتي تتضمن الآتي (مقلد، 2008):

- أ. جميع الوحدات في حاجة إلى زيادة إفصاحاتها وفقاً لمعيار 157 بحيث يتم عرض القيم العادلة للأوراق المالية التي تشمل حق الملكية والدين (Debt and Equity Securities) وفقاً لنوع الورقة المالية وليس بالفئة الرئيسية؛
- ب. الوحدات العامة في حاجة إلى الإفصاح عن القيم العادلة للقروض والأدوات المالية الأخرى والتي تقع في نطاق المعيار 107 بالإفصاحات عن القيم العادلة للأدوات المالية " والتي لا تخضع لمتطلبات التقرير الخاصة بالمعيار 157، كما أنهم في حاجة إلى أن يفصحوا عن الأدوات والفروض الجوهرية المستخدمة في التقييم؛
- ت. وحدات الاستثمار في حاجة إلى أن تفصح عن معلومات أكثر تتعلق باستثماراتها في كل فترة سنوية ومرحلية.

4. القيمة العادلة من خلال معايير المحاسبة الدولية

كما هو الشأن بالنسبة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فإن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي تم إنشائها خلال سنة 1973، حالياً يطلق عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ 2000، قامت بإصدار إطارها المفاهيمي في عام 1989 كانت قد استخدمت أسلوب القيمة العادلة من خلال معاييرها الدولية.

1.4. القيمة العادلة من خلال المعايير الدولية (IAS 16، 17، 18، 20، 22، 25): لم يتم استخدام مفهوم القيمة العادلة في المعايير الأولى التي قامت اللجنة بإصدارها، حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 خلال عام 1995 ظهر أول مفهوم القيمة العادلة، والتي تم تعديلها خلال عام 1998، لكن المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 16 (الاعتراف المحاسبي بالتبئيات المادية) الذي تم نشره في أكتوبر 1981 قد استخدم مفهوم القمة السوقية (la valeur vénale) وقدمت اللجنة تعريفاً يظهر في ما يلي: " القيمة السوقية هي السعر الذي يمكن من خلاله تبادل سلعة (bien) ما بين مشتري وبائع، يكونان على دراية كاملة، من خلال صفقة متوازنة" (OBERT, 2009).

2.4. القيمة العادلة من خلال معايير المتعلقة بالأدوات المالية: بالموازاة مع قيام مجلس معايير الدولية بإصدار المعايير السابقة وتعديلها، بإصدار المعيار IAS 32 خلال عام 1995، المتعلق بعرض المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية، ولقد قدم المعيار مفهوم جديد للقيمة العادلة حيث عرفها على أنها: "المبالغ التي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت". ولقد تم تعميم هذا التعريف على بقيت المعايير الأخرى. كما أصدر معيار آخر زاد التأكيد من خلاله على المفهوم القيمة العادلة، ألا وهو المعيار IAS 39، محاسبة الأدوات المالية.

إلا أنه بعد الأزمة المالية التي عصفت بأغلب اقتصاديات دول العالم خلال عام 2007، وظهر العديد من الآراء التي جاءت لتتهم أسلوب القيمة العادلة على أنه أحد أسباب الأزمة، فإن المجلس لم ينقاد إلى هذه الآراء ودافع عن أسلوب القيمة العادلة، و قام بإصدار معيار جديد حول محاسبة الأدوات المالية، ألا وهو المعيار التقارير المالية الدولي التاسع IFRS 9: الأدوات المالية، بعد القيام بالإلغاء التدريجي للمعيار السابق IAS 39، حتى عام 2015، ولقد تضمن هو كذلك تعريف جديد قدمه معيار آخر، هو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الثالث عشر IFRS 13.

5. التقييم بالقيمة العادلة من خلال معيار إعداد التقارير المالية الدولي الثالث عشر IFRS 13

لقد أدت الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من عام 2007، إلى ظهور العديد من الآراء التي دفعت إلى أن من أسباب الأزمة هي استخدام أسلوب القيمة العادلة، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد يكرس أسلوب القيمة العادلة كأحد أساس القياس المحاسبي.

1.5. ظروف ودوافع إصدار المعيار: لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الثالث عشر (IFRS13): "قياس القيمة العادلة"، والذي سيتم تطبيقه على معايير التقارير المالية الدولية التي تتطلب أو تسمح من خلالها القياس بالقيمة العادلة، كما أن هذا المعيار يحدد القيمة العادلة على أساس مفهوم "سعر الخروج" ويعتمد على "التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"، الأمر الذي سيؤدي إلى اعتماد قياس القيم المتحصل عليها من السوق، بدلاً من القياس المتحصل عليه من كل كيان على حدة، ولقد كان أول إصدار لهذا المعيار في ماي من عام 2011، وشرع في تطبيقه انطلاقاً من الفاتح يناير من عام 2013 (iasplus، 2014)، حيث قام كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وكذا مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في 12 ماي من عام 2011 بنشر دليل إرشادي حول كيفية القياس بالقيمة العادلة والذي يحتوي على المعلومات الواجب تقديمها من خلال القوائم المالية. هذا الدليل يتعلق بالمعيار التقارير المالية الدولية رقم 13 "التقييم أو القياس بالقيمة العادلة" الذي يلتقي مع الموضوع رقم 820 من خلال US GAAP للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد شرع مجلس معايير المحاسبة الدولية في طرح ورقة مناقشة في نهاية سنة 2006 حول التقييم بالقيمة العادلة، وأتبعها بمسودتين للإعلان: ED/2009/5 "القياس بالقيمة العادلة" الذي تم نشره في ماي 2009، ومن ثم ED/2010/7 "المعلومات الواجب توريدها والمتعلقة بحالة عدم التأكيد عند التقييم في إطار القياس بالقيمة العادلة" والذي تم نشره كذلك في جوان من السنة (focusifrs، 2012) 2010.

ولقد هدف المجلس من خلال نشر هذا المعيار إلى (Grant thornton, 2012):

- تفسير كيفية قياس القيمة العادلة عن طريق تقديم مفهوم واضح مع تحديد إطار وحيد للقياس؛
- توضيح طريقة القياس بالقيمة العادلة لما يصبح السوق أقل نشاطاً؛
- إحداث تحسين على درجة الشفافية بفضل المعلومات الإضافية التي سيتم تقديمها.

معيار التقارير المالية الدولية الثالث عشر سيتم تطبيقه على العناصر المالية كما يتم تطبيقه على غير المالية، إلا أنه لا يتدخل فيما يخص متطلبات وكذا الوقت الذي يجب استخدام فيه القيمة العادلة.

2.5. مجال التطبيق: يشمل تطبيق هذا المعيار كل المعايير الأخر التي تستخدم أسلوب القيمة العادلة، أو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها، كما لا يمكن تطبيق فيها هذا المعيار في حالات التالية (SPECTOR, 2011) :

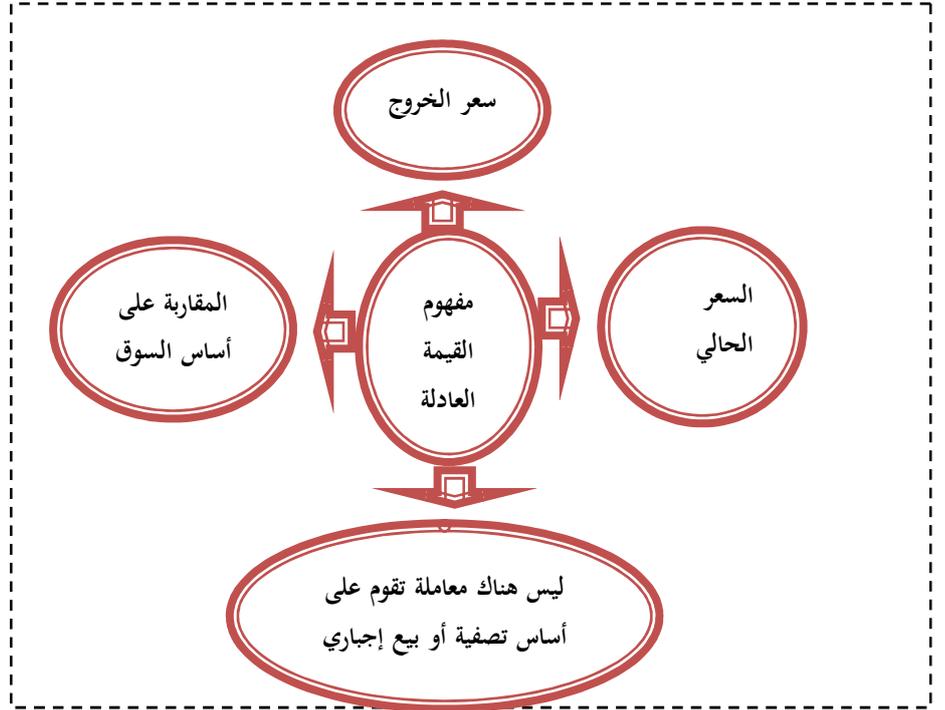
- كل المعاملات التي يكون فيها الدفع على أساس أسهم، والتي تعتبر مجال تطبيق المعيار IFRS 2: الدفع على أساس أسهم؛
 - بكل العمليات المتعلقة بالتأجير والتي تدخل في مجال تطبيق المعيار IAS 17: عقود الإيجار؛
 - بالتقييمات التي تكون مشابهة للقيمة العادلة ولكن لا تمثلها حقيقة، وكمثال على ذلك القيمة الصافية لإنجاز وفق للمعيار IAS 2: المخزونات، أو القيمة النفعية من خلال المعيار IAS 36: تدهور قيم الأصول؛
- أم بالنسبة للمعلومات الواجب الإفصاح عنها فإنه تكون غير مطلوبة في حالات التالية:

- ❖ الأصول التي تمثل النظام المقيم بالقيمة العادلة وفق IAS 19: منافع المستخدمين؛
 - ❖ التوظيفات المسجل محاسبياً على أساس نظام التقاعد والمقاسة بالقيمة العادلة وفق IAS 26: محاسبة ونسب نظم التقاعد؛
 - ❖ الأصول التي تكون قيمتها التحصيلية بالقيمة العادلة منزل منها تكلفة الخروج وفق IAS 36.
- إن مبادئ القياس بالقيمة العادلة التي حددها معيار التقارير المالية الدولية رقم 13 تنطبق على التقييمات الأولية وكذا على التقييمات اللاحقة بالقيمة العادلة.

3.5. مفهوم القيمة العادلة من خلال المعيار IFRS 13: من خلال هذا المعيار فإن مصطلح القيمة العادلة يكون يعني: "السعر الذي سيُتلقى من أجل بيع (أو التنازل) عن أصل، أو دفع من أجل تحويل التزام خلال صفقة منظمة بين المتدخلين في السوق خلال تاريخ التقييم، هذا السعر يطلق عليه كذلك مسمى "سعر الخروج" (prix de sortie) (DeloitteIFRS, 2011) .

يظهر من خلال هذا التعريف العديد من المفاهيم، حيث أصبحت القيمة العادلة تمثل سعر الخروج (فمثلاً هي تقوم على تحويل الخصم وليس على أساس تسويته)، كما أن المفهوم الجديد يقوم على افتراض بيع أو التحويل العادي وليس على أساس وجود صفقة إجبارية أو بيع عن طريق الحجز، وكذا فهي ضمنين تشير إلى المتدخلين في السوق، الأمر الذي يقود إلى اعتبار أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على أساس سوقي. وأخيراً، المعيار يحدد أن القيمة العادلة تشكل السعر الحالي عند تاريخ القياس أو التقييم، وهذا ما يمكن تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المفهوم الجديد للقيمة العادلة وقياسها من خلال المعيار IFRS 13



Source : Grant Thornton, *Évaluation de la juste valeur, OpCit*, Bulletin de nouvelles sur les IFRS, Numéro spécial IFRS 13, p 04.

4.5. مميزات التعريف الجديد للقيمة العادلة: من خلال التعريف السابق يمكن إبراز أهم الخصائص التالية للمفهوم القيمة العادلة، وذلك كما يلي (IFRS.org, 2013) :

- الأصل والالتزام: التقييم بالقيمة العادلة يتم إجراؤه على كل أصل أو التزام محدد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل منهما.
- المعاملة (أو الصفقة): التقييم بالقيمة العادلة يفرض أن الأصل أو الالتزام يتم تبادله من خلال صفقة عادية بين المتدخلين في السوق، والمتمسكين ببيع الأصل أو تحويل الالتزام في تاريخ التقييم. وكذا فإن التقييم بالقيمة العادلة يفترض كذلك أن تكون الصفقة المتعلقة ببيع أو تحويل التزام قد وقعت في السوق الذي يعد أكثر نفعاً للكيان والذي يمكنه دخوله بسهولة. فالسوق الأكثر نفعاً هو السوق الذي يعظم المبلغ الذي سيتم الحصول عليه بعد بيع الأصل، أو المبلغ الأقل الذي سيدفعه من أجل تحويل الالتزام، مع الأخذ في الحسبان تكاليف الصفقة.
- المتدخلون في السوق: المتدخلون في السوق يمثلون فئة المشترين والبائعين الذين يمارسون نشاطهم من خلال السوق الأكثر نفعاً بالنسبة إلى الأصل أو الالتزام، والذين يتميزون بأنهم:
 - مستقلون عن بعضهم البعض، بمعنى أنهم لا يشكلون أطراف ذوو العلاقة حسب مفهوم IAS24؛
 - ذوو دراية، بمعنى أنهم يملكون المعلومات الكافية من أجل أخذ قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بالأصول أو الالتزامات المعروضة من قبل الكيان؛
 - لهم المقدرة على إبرام الصفقة، والمتعلقة بأصل أو التزام ما، و
 - موافقون على إبرام الصفقة، أي يملكون الحافز على ذلك، وليسوا مجبرين.

والقيمة العادلة لأصل أو لالتزام يجب أن تكون مقيمة بمساعدة الفرضيات التي يضعها المتدخلون في السوق والتي يستخدمونها من أجل تثبيت سعر الأصل أو الالتزام، وتقوم هذه الفرضيات على تحديد العوامل الذاتية ل:

❖ لأصل أو الالتزام؛

❖ للسوق الأكثر نفعاً بالنسبة لأصل أو الالتزام؛

❖ المتدخلون في السوق الكيان الذي أبرمت معه الصفقة داخل نفس السوق.

- **السعر:** القيمة العادلة للمبلغ الذي سيتم الحصول عليه، من بيع أصل أو دفعة للتحويل الالتزام في السوق الأكثر نفعاً في تاريخ التقييم (سعر الخروج)، وهذا السعر يكون مباشراً موجود أو مقدر، وذلك حسب تقنية التقييم في غياب السوق الذي يمكن أن تتاح فيه المعلومات حول السعر المناسب لصالح الكيان.

5.5. تقنية التقييم: وفقاً لمعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 13 فإنه يجب على الكيانات استخدام تقنيات تقييم قريبة من الظروف التي تكون من خلالها المعطيات متاحة بكميات كافية من أجل التقييم بالقيمة العادلة، وهذا بواسطة تعظيم معطيات الإدخال التي يتم ملاحظتها، وفي نفس الوقت تتمتع بأكبر قدر من الموثوقية، مع التقليل من معطيات الإدخال التي لا يمكن ملاحظتها. ويوجد هناك ثلاثة مقاربات تستجيب لهذا الغرض، وهي (SPECTOR, 2011, p. 06) :

- **المقاربة عن طريق السوق (L'approche par le marché):** وتقوم على أساس السعر والمعلومات الموثوقة الأخرى المتولدة عن معاملات سوق أصل أو التزام، أو لمجموعة من الأصول أو الالتزامات (على سبيل المثال مؤسسة) متشابهة أو يمكن مقارنتها؛

- **المقاربة بواسطة التكلفة (L'approche par les coûts):** تعكس المبلغ (كثيراً ما يطلق عليه تكلفة الاستبدال) الذي يكون ضرورياً لأجل تعويض أو استبدال القدرات الخدمية أو الإنتاجية للأصل؛

- **المقاربة بواسطة النتيجة (L'approche par le résultat):** تقوم على أساس تحويل المبالغ المستقبلية (مثل تدفقات الخزينة أو الإيرادات والأعباء) إلى مبلغ وحيد (محين actualisé)، لما يتم استخدام هذه المقاربة فإن القيمة العادلة تعكس التوقعات الحالية لسوق هذه المبالغ المستقبلية.

6. واقع القيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي في الجزائر

تعتبر القيمة العادلة أسلوب للقياس لم يكن له أثر في المخطط الوطني المحاسبي، فلقد اعتمدها النظام المحاسبي بعد أن توجهت الإصلاحات المحاسبية التي باشرتها السلطات الجزائرية في إطار تبني المرجعية المحاسبية الدولية.

1.6. مفهوم القيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي: لقد قدم النظام المحاسبي المالي تعريفاً لا يختلف عن التعريف الذي قدمته المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة في المجلس معايير المحاسبة الدولية، وتجدر الإشارة أن النسخة العربية لم تقدم ترجمة صحيحة لمصطلح القيمة العادلة، حيث جاءت مرة بمصطلح القيمة الحقة، ومن جهة آخرة القيمة الصحيحة، رغم أن في النسخة الفرنسية جاءت بالعبارة "La Juste Valeur"، أما من حيث التعريف جاء على الصيغة التالية: "المبلغ الذي يمكن أن يتم تبادله أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية". ويعتبر مفهوم القيمة العادلة إحدى المفاهيم الجديدة التي أدخلت على البيئة المحاسبية في الجزائر، كون أن النظام المحاسبي المالي توجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية.

2.6. بعض العناصر المقاسة بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي: هناك العديد من العناصر التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي كطريقة للقياس، تعتمد في أساسها على القيمة العادلة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقابلها في معايير المحاسبة الدولية، ومن أهمها نجد:

1.2.6. التقييم بالقيمة العادلة للبعض العناصر أو البنود: لقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق التقييم أو إعادة التقييم بالقيمة العادلة في الفصل الثاني من القرار الصادر في 26 جويلية 2008، والمتعلق بتحديد طرق التقييم والتسجيل المحاسبي، وتظهر الحالات التالية:

❖ **حالة عقارات التوظيف:** بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا ماديا، يمكن استخدام طريقة القيمة العادلة في إعادة تقييم كافة عقارات التوظيف، إلا أنها ليست الطريقة الوحيدة بل هناك طريقة التكلفة (البند 121-17، 2008)، وعلى الكيان استخدام إحداها. ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي جاء متوافق مع معايير المحاسبة الدولية في هذا الجانب، خاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم أربعون (IAS 40).

❖ **حالة الأراضي والمباني:** القيمة العادلة للأراضي والمباني تكون عادة قيمتها السوقية. هذه القيمة تكون محددة على أساس تقديرات يقوم بها خبراء لتقييم مؤهلون.

❖ **حالة الأصول البيولوجية:** يتم تقييم أصل بيولوجي عند الاعتراف الأولي به، أو عند كل إقفال بقيمته العادلة منقوص منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع. أما إذا لم يكن في المقدور التقييم بالقيمة العادلة فإنه يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة (البند 121-21، 2008).

❖ **حالة تدهور أو تدني قيمة الأصول:** فقبل تبني النظام المحاسبي المالي لم يكن من الممكن إعادة تقييم الأصول أو التثبيتات دوريا أو سنويا، لكن بتطبيقه أصبحت المؤسسات الاقتصادية مضطرة إلى إعادة تقييم أصولها بقيمتها العادلة، وتسجيل خسائر القيمة في دفاترها المحاسبية.

ومن هذا الجانب نجد أن النظام المحاسبي المالي قد تأثر بشكل واضح بمعايير المحاسبة الدولية، وهذا ما يمكن تلخيصه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): ملخص عن التقييم بالقيمة العادلة الخاص ببعض عناصر والبنود من خلال SCF وما يقابلها في معايير المحاسبة الدولية:

العناصر	أسلوب القياس	العنصر المقاس من خلال معايير المحاسبة الدولية
عقارات التوظيف	القيمة العادلة إذا كانت أكثر صدقا، وإلا فطريقة التكلفة.	IAS 40
الأراضي والمباني	عند إعادة التقييم يأخذ بالقيمة السوقية، والتي تعتبر قيمتها العادلة.	IAS 16
المعدات النقل		
الآلات		
الأصول البيولوجية	الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، كما هو الشأن عند عملية إعادة التقييم.	IAS 41
تدهور أو تدني قيمة الأصول	عند إعادة تقييم الأصول يتم الاعتماد على قيمتها العادلة	IAS 36
الأدوات المالية	يتم الاعتراف الأولي بالتكلفة أو القيمة العادلة، كما يتم إعادة تقييمها بقيمتها العادلة في نهاية كل دورة مالية.	IAS 32 IAS 39

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مدونة الحسابات.

كما تجدر الإشارة أن النظام المحاسبي لم يقتصر على هذه البنود في استخدامه للأسلوب القيمة العادلة، ومثال على ذلك حالة اندماج الأعمال وكذا تجميع المؤسسات وغيرها من الحالات.

2.2.6. التقييم بالقيمة العادلة والأدوات المالية: نجد أن النظام المحاسبي المالي قد اعتمد على كثير من الجوانب المتعلقة بحاسبة الأدوات المالية التي أتت تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ويلاحظ ذلك جلياً انطلاقاً من الاعتراف المبدئي (التسجيل المحاسبي الأولي)، تصنيف الأدوات المالية حيث هي الأربعة الأصناف:

❖ أوراق مالية محتفظ بها لغرض إجراء الصفقات (لأغراض المتاجرة)؛

❖ أوراق مالية محتفظ بها لغرض البيع؛

❖ ديون وقروض؛

❖ أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وحتى بالنسبة لعملية إعادة التقييم التي تظهر من خلالها أسلوب القيمة العادلة بصورة واضحة، لكنها دائماً تستجيب لمتطلبات المعيار، كما أن الأدوات المالية المشتقة التي تم شرائها لغرض المضاربة، وكذا أدوات التغطية (أو التحوط) فإنها لم تخرج عن المعيار المحاسبي المالي الدولي رقم 39، رغم أن النظام المحاسبي لم يقدم تفصيل أكبر كما هو الشأن بالنسبة إلى المعيار، إلا أنه قدم لنا محاسبة عن الأصول والخصوم المالية، ومن خلال الجدول التالي يمكن تقديم نبذة عن هذا النوع من المحاسبة:

جدول رقم (06): ملخص للمعالجة المحاسبية للأصول المالية عند إقفال الدورة المالية

أثر إعادة التقييم	المعالجة المحاسبية عند إقفال الدورة	فئات الأصول المالية
من خلال الأموال الخاصة	القيمة العادلة	سندات المساهمة (إذا كانت لا تشكل مجالاً للعملية إعداد القوائم المالية الموحدة، وكانت نية الإدارة احتمال التنازل عنها)
في قائمة حساب النتائج	التكلفة المهلكة	القروض و الديون
في قائمة حساب النتائج	التكلفة المهلكة	السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
من خلال الأموال الخاصة	القيمة العادلة	سندات المثبتة للنشاط الحافظة
في قائمة حساب النتائج	القيمة العادلة	السندات المحتفظ بها لغاية إجراء الصفقات (القيم المنقولة للتوظيف، وكذا المشتقات المالية).

المصدر: تم إعداده بناء على محتوى مدونة الحسابات للنظام المحاسبي المالي.

3.6. أهم معوقات التقييم بالقيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي: يعتبر التقييم بالقيمة العادلة أهم ما جاءت به المرجعيات المحاسبية على المستوى الدولي، لكن ما يميز المعايير المحاسبية الدولية أنها مستمرة التغير وفق المستجدات المحاسبية وتلاحق الدورات الاقتصادية، فهي تؤثر وتتأثر، لكن في المقابل نجد أن النظام المحاسبي المالي بقي جامداً منذ بداية التطبيق في 01 جانفي من عام 2010، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب، لعل أهمها نجد:

- عدم استباقه بدورات تكوينه لفائدة المحاسبين والمراجعين فيما تعلق بمعايير المحاسبة الدولية، اللهم للبعض فقط؛

- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي وخاصة الغموض الذي اكتنف أسلوب القيمة العادلة، فالكثير من المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقف عاجزاً أمام تطبيق هذا الأسلوب؛

- عدم توفر الوسائل والإمكانات المناسبة لتسهيل تدفق المعطيات المناسبة لإدخالها واستعمالها في عملية القياس من خلال أسلوب القيمة العادلة؛

- الجُمود الذي يعتلي النظام المحاسبي المالي وعدم مرونته ومواكبته لمستجدات معايير المحاسبة الدولية، تركه بعيدا عن مستحدثات أسلوب القيمة العادلة خاصة بعد بداية سريان معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ثلاثة عشر (IFRS 13) ؛

- تتميز البيئة الجزائرية بوجود الأسواق غير النشطة، لاسيما بورصة الجزائر التي تعتبر سوق تداول الأوراق المالية وبالتالي إعطاء المعلومات الضرورية لتقييم الأدوات المالية، وهذا ما يتطلب التركيز على هذا النوع من الأسواق.

ويجدر التذكير أن التوجهات العالمية بما فيها المعايير الدولية أو المحلية تتجه نحو المزيد من تطبيق هذا الأسلوب، فهو كما يؤكدون عليه يعكس بقوة الواقع الاقتصادي، رغم تزامن اتهامه من قبل العديد من الهيئات والباحثين في الحقل المحاسبي أنه من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان اقتصاديات الدول منذ منتصف عام 2007 ولا زالت تداعياتها حتى الآن. والجزائر كغيرها من الدول التي اتجهت نحو تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أضحت مرغمة على السير مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تبني ما أقرته المرجعية الدولية في هذا المجال.

7. الخاتمة: يعد مفهوم القيمة العادلة إحدى أهم الأفكار الثورية التي تمخض عنها عصارات الفكر المحاسبي الحديث، فهي نتاج للملاحظات والنتائج التي قام بها العديد من المفكرين خلال القرن العشرين، ولقد ظهر أسلوب القيمة العادلة كنتيجة حتمية وعجز أسلوب التكلفة التاريخية في مواجهة التطور المتسارع في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، وبالتالي أضحي أسلوبا ينادي به كافة الهيئات المحاسبية، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية .

وتعتبر الجزائر من الدول التي اتجهت حديثا نحو تبني معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، ابتداء من الفاتح جانفي من عام 2010، نتاجا لسعي الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على وجه الخصوص، واستجابا لمطالب المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي. ولقد قابل هذا التطبيق الكثير من العقبات والعوائق، التي أثرت كثيرا على مسيرته، ولا زالت الكثير منها لم يذلل حتى الآن، فالإصلاح المحاسبي في الجزائر يمكن له أن يتعثر إذا لم تسارع الجهات المعنية نحو تجسيد الحلول الممكنة. ولعل أهم ما يعيق المحاسبين الجزائريين والمراجعين العسر في فهم أسلوب القيمة العادلة، فما بالك بالتطبيق، وهذا يعود للغموض الذي اكتنف هذا الأسلوب حتى في المعايير المحاسبية الدولية، ولقد أكد العديد من المفكرين والهيئات المحاسبية على أن أسلوب القيمة العادلة، خاصة من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم تسعة وثلاثون المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية كان صعب الفهم والتطبيق. لكن مع مبادرات مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة اتجه نحو إصدار معيار محاسبي جديد يتعلق بتحسين عمليات القياس والإفصاح من خلال استخدام أسلوب القيمة العادلة، وذلك بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (IFRS 13).

وفي هذا الاتجاه يجب على السلطات الجزائرية المشرفة على إصلاح المجال المحاسبي، إعادة تعديل النظام المحاسبي المالي من خلال مستجدات معايير المحاسبة الدولية، وذلك بالاعتماد على بعض التوجيهات التي يمكننا إيرادها في هذا الخصوص:

- إعادة تكييف النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية، خاصة فيما تعلق بمعيار القيمة العادلة الجديد؛
- تكييف الدورات التكوينية لصالح المحاسبين والمراجعين الجزائريين، مع الحرص على الاحتكاك بغيرهم من المحاسبين والمراجعين في البلدان العربية، والبلدان التي تشهد تقدما في مجال تطبيق معايير المحاسبة الدولية، خاصة فيما تعلق باستخدام أسلوب القيمة العادلة، والاستفادة من تراكم تجاربهم في هذا المجال؛

- إخراج النظام المحاسبي من حيزه القانوني، الذي أضحي عائق أمام تطوره، وبالتالي تأثيره على البيئة المحاسبية الجزائرية، وجعله أكثر استجابة للواقع الاقتصادي؛
- تكثيف إصدار الكتب والدوريات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، والحرص على إحداث دائما مقارنة بين المرجعيتين؛
- تحسين الوعي بتطبيق أسلوب القيمة العادلة، ويكون ذلك انطلاقا من الجامعات والمعاهد، والأساتذة الجامعيين لهم الدور البارز في تأهيل وتكوين محاسبي ومراجعي الغد؛
- هناك القلة القليلة من الباحثين من أستطاع أن يقدم بحثا أو مقالة حول موضوع القيمة العادلة رغم أهميتها الفكرية، ولهذا فعلى الباحثين تقديم بحوث تليق بهذا الموضوع الحساس، والذي أصبح جديد الفكر المحاسبي.
- ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أسلوب القيمة العادلة من أهم تحديات الفكر المحاسبي الحديث، وهي الشغل الشاغل للمرجعيات المحاسبية الدولية. والجزائر عند توجيهها إلى تبني مخرجات تلك المرجعيات لها كل الصلة بموضوع القياس والإفصاح من خلال أسلوب القيمة العادلة، وعلى الباحثين الجزائريين أن يكونوا القدوة الأولى في تدليل تلك العقبات التي تعتلي تطبيق هذا الأسلوب في الجزائر.

المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. البند 121-17. (2008). القرار المؤرخ 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، ومحتوى تقديم القوائم المالية وقواعد سير الحسابات. (19)، الجريدة الرسمية، 08. الجزائر.
2. البند 121-21. (2008). القرار المؤرخ 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، ومحتوى تقديم القوائم المالية وقواعد سير الحسابات. (19)، الجريدة الرسمية.
3. النجار جميل حسن. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9 (العدد 3)، صفحة 469.
4. بوكساني رشيد، و آخرون. (2010). مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة. الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب وتطبيقات، يومي 17-18 جانفي، (الصفحات 06-07). بالمركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
5. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2003). معايير إعداد التقارير المالية. (صفحة 39). الأردن.
6. دهمش نعيم. (2004). اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة. المؤتمر العلمي السادس تحت شعار: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، (صفحة 10). عمان-الأردن، الفترة 22-23 أيلول 2004.
7. محمد محسن عوض مقلد. (2008). نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جمهورية مصر العربية، كلية التجارة، جامعة طنطا.
8. مصطفى راشد العبادي. (2010). مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية- دراسة تحليلية مقارنة، تحت عنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، (صفحة 03). المملكة العربية السعودية.
9. هوام جمعة، و آدم وحديدي. (2013). أثر وإمكانية تطبيق القيمة العادلة في المضارف الإسلامية. ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: "النمو والعدل والاستقرار: من منظور إسلامي"، (صفحة ص 09). اسطنبول، تركيا.
10. هيثم السعافين. (2004). القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية. المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، (صفحة 13). عمان-الأردن، الفترة: 22-23 أيلول 2004.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

(s.d).

1. CASTA, J.-F. (2003). La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise. *CEREG université paris Dauphine*, P 04.
2. DeloitteIFRS. (2011, Mai). www.DeloitteIFRS. (Deloitte, Éditeur) Récupéré sur Bureau mondial des IFRS, Pleins feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir.

3. focusifrs. (2012). <http://www.focusifrs.com>. Récupéré sur ifrs13 evaluation_de_la_juste_valeur .
4. Grant thornton. (2012). *IFRS 13,Évaluation de la juste valeur*. Grant thornton. Février 2012, p 01.
5. iasplus. (2014). <http://www.iasplus.com/en/standards/standard53>.
6. IFRS.org. (2013). [http : www.IFRS.org](http://www.IFRS.org). Récupéré sur Exposé sondage N° 05, Evaluation de la Juste Valeur.
7. LACROIX, M., & Sophie, G.-S. (2009). DE LA JUSTE VALEUR AU «COMPREHENSIVE INCOME». *Centre de recherche E.R.F.I - I.S.E.M - Université Montpellier 1* , pp. 10-11.
8. OBERT, R. (2009, Décembre). GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES. *Réflexion, R.F.C.428,Partie 1* , p. 24.
9. OBERT, R. (2009, Décembre). GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES. 24.
10. OBERT, R. (2010). GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES. *Réflexion, R.F.CPartie 2,428 janvier 2010* , , p. 30.
11. REVAULT, P. (2009). la juste valeur en comptabilité au cœur de la normalisation comptable. *CERG,04 juin 2009* , 03.
12. SPECTOR, S. (2011). *Survol d'IFRS 13 différences par rapport aux PCGR canadiens, IFRS 13, Évaluation de la juste valeur*. (Première partie), le reper, réseaux de perfectionnement professionnel, CGA-CANADA .